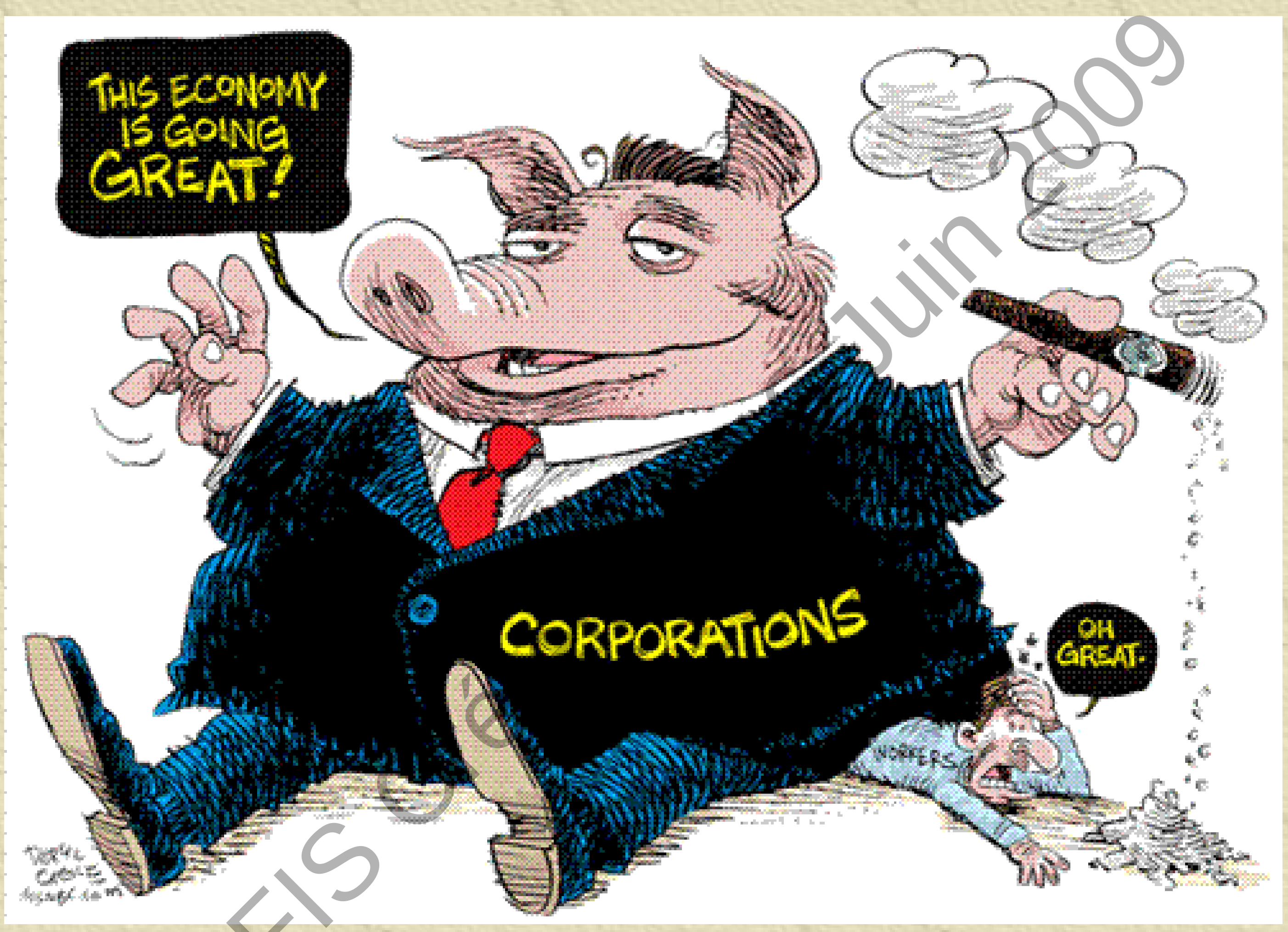
مدى قدرة الصيرفة الإسلامية على أن تكون البديل
في ظل الأزمة الاقتصادية

أ.د. علي محيى الدين القره داغي

أستاذ بجامعة قطر ورئيس مجلس أمناء جامعة التنمية البشرية والحائز على جائزة الدولة ، والخبير بالمجامع الفقهية وعضو المجلس الأوربي للإفتاء والبحوث ورئيس لعدد من الهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية



صور كاريكاتير نشرت في بعض المجلات الأمريكية تظهر جشع المرابين وأصحاب المصاريف من أجل جمع الأموال الطائلة على حساب الفقراء والمحتاجين ، نقلاً عن

http://www.55a.net/firas/arabic/?page=show_det&id=1765&select_page=8

الشريعة حمت البنوك الإسلامية من الأزمة الحالية

- القاعدة الربانية : "يمحق الله الربا ويربي الصدقات"

- القاعدة النبوية:"إن الربا وإن كثر فإن عاقبته إلى قِلّ" رواه الإمام أحمد .

- إن مآل الربا في النهاية المحق والزوال والخسائر في الأزمة المالية الحالية خير دليل.

الشريعة ساهمت في نجاح سريع وباهر للبنوك الإسلامية

- سنة 1975م ، كان هناك بنك إسلامي واحد برأسمال في حدود عشرة ملايين دولار
- سنة 2007م، هناك أكثر من 300 بنك إسلامي
- حسب تقرير أعده المجلس العام للمؤسسات المالية الإسلامية في البحرين تنمو البنوك الإسلامية بنسبة 23 % تقريبا ، والبنوك التقليدية بنسبة 10% تقريبا .
- إجمالي أصول يصل حوالي تريليون دولار.

الأسس المقاصدية للمعاملات المصرفية

مطلوب من العمل المصرفي أن يراعي مقاصد الشريعة في الأموال، ولهذا:

- يُطلب من العمل المصرفي الإسلامي أن يهتم أكثر بتحقيق مقاصد الشـــريعة في التنمية الحقيقية.

- لا بد من البعد عن الصورية في المعاملات، فالالتزام الحقيقي بالشـــريعة التـــزام بنصوصها ومقاصدها معا.

- لا بد من عدم إغراق الناس في الديون خاصة إذا كانت فوق طاقتهم المالية.

مقاصد المعاملات في الاسلام :

1 - تعمير الكون بمنهج سليم ينفع ولا يضر الإنسان ، والحيوان والبيئة ، قال تعالى : (هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا) سورة هود / الآية 61 ، وقال تعالى : (وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِن بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ إِنَّ فِي هَذَا لَبَلاغًا لِّقَوْمٍ عَابِدِينَ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ) سورة الأنبياء / الآية 105- 107 .

2 - التنمية الشاملة للإنسان وما يتعلق به علمياً وثقافياً واقتصادياً واجتماعياً وسياسياً ..... فالإنسان في الإسلام هو المخاطب وحده ، وهو الأساس والركن الركين في الخطاب القرآني .

3 - تحقيق التبادل بين الأعيان والمنافع والخدمات .

4 - تسهيل تداول المال بين الناس بسهولة وبيسر عن طريق العقود (كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الأَغْنِيَاء مِنكُمْ) سورة الحشر/ الآية 7

5 - تحقيق الربح والمنافع عن طريق التعامل .

6 - تحقيق الميزان الدقيق لكل عقد حتى تصبح العقود والمعاملات متوازنة ، متزنة لتحقيق مجتمع متوازن ، موزن ، وهذا يقتضي :

أ – العدالة المطلقة

ب – المساواة بين العاقدين

ج – البيان والشفافية

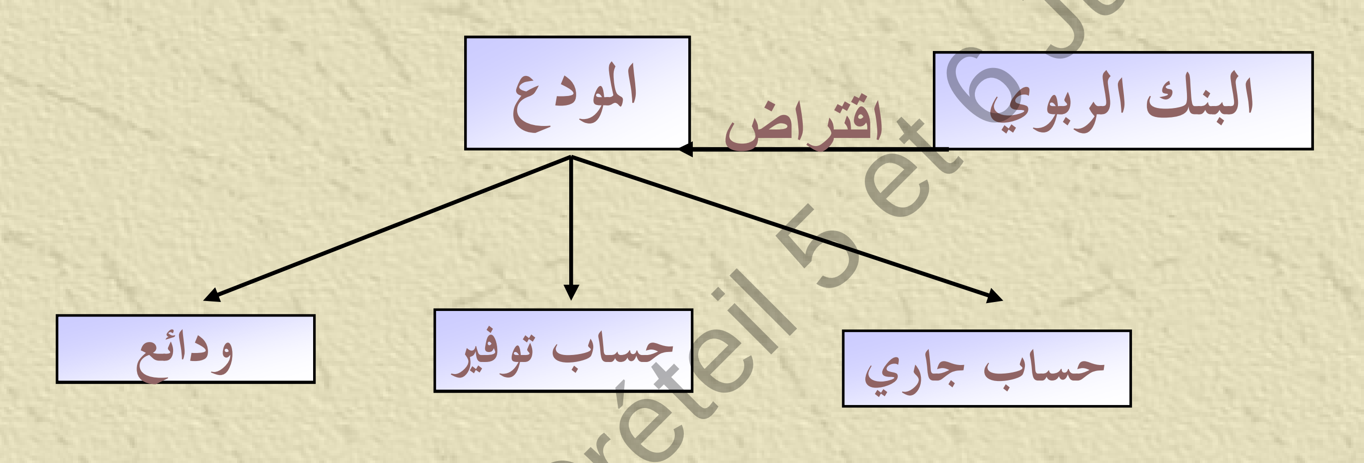
د – تحقيق المشاركة الحقيقية على أساس قاعدة (الخراج بالضمان)

هـ – رعاية سد الذرائع وفقه المآلات

الفرق بين البنوك الإسلامية والبنوك الربوية

علاقة المتعاملين مع البنوك الربوية

أولاً - علاقة المتعاملين مع البنوك الربوية في حالة الأخذ والايداع (الموارد المالية الخارجية)



ثانياً - علاقة المتعاملين مع البنوك الربوية في حالة الدفع والاقراض

البنك الربوي

إقراض

العميل

مصنع (قرض)

سيارة (قرض)

منزل (قرض)

علاقة المتعاملين مع البنوك والمؤسسات الإسلامية

أولاً – علاقتهم معها في حالة الأخذ والايداع

المودع ← البنك الاسلامي ←

حساب جاري	قرض بدون فائدة
حساب توفير	مضاربة ونسبة العميل قليلة
ودائع	مضاربة ونسبة العميل كثيرة

ثانياً – علاقتهم معها في حالة الدفع والتمويل

البنك الاسلامي ← تمويل إسلامي من خلال

- مشاركة
- مضاربة
- مساومة
- مرابحة
- استصناع
- اجارة

الفروق الجوهرية في التعامل في حالة الاقتراض والأخذ

م	عنصر المقارنة	العقد المنظم في الربوي	العقد المنظم في الإسلامي
1	حساب جار	عقد قرض بدون فائدة	عقد قرض بدون فائدة
2	حساب توفير	عقد قرض بفائدة	عقد مضاربة شرعية
3	ودائع	قرض بفائدة	عقد مضاربة شرعية
4	القرض : التوفير والوادئع	الاقتراض بفائدة	الحصول على ربح حلال
5	ضمان رأس المال والفائدة في حالتي التوفير والودائع	البنك ضامن لرأس المال والفائدة (عبء على التمويل)	البنك غير ضامن لرأس المال إلاّ في حالة التعدي ، أو الإهمال ، والربح مشترك حسب الربح (مشاركة في الربح)
6	عائد البنك	ثابت	مرتبط بالربح : زيادة ونقصاناً

الفروق الجوهرية في التعامل في حالة الاقراض ، أو التمويل :

البيع بالمرابحة	التمويل بالقروض	عنصر المقارنة	م
علاقة بيع وشراء	علاقة المدين بالدائن بفائدة	علاقة المتعامل مع البنك	1
يعتبر أهم عنصر يوليه البنك الاسلامي عنايته	لا يهتم بغرض القرض	غرض العملية	2
يتحتم أن توجد بضاعة محددة وموصوفة ومملوكة أو محازة وأن تنتقل البضاعة من ذمة إلى ذمة ومن مكان إلى مكان ومن زمان إلى زمان وبهذا توجد منفعة اقتصادية حقيقية تبرر ربح البنك	إقراض نقود بصرف النظر عن مجال استخدامها	محل العلاقة	3
الربح محدد يتفق عليه بالتفاوض بعد معرفة طالب التمويل بتفاصيل تكلفة شراء البضاعة ثم يضاف الربح فيصبح الثمن أمرا متفقا عليه بصرف النظر عن مدة السداد . يراعى فيه تحديد ظروف السوق والسلعة وإتاحة فرصة للتعامل لتحقيق مصلحة وألا تكون فيه مغالاة إضافية إلى أن البضاعة لابد أن تدخل في ضمان البنك .	* فائده ثابتة تتصل بأصل القرض ومدته . * لا علاقة له بتكلفة المتعامل عند حصوله على الايرادات .	عائد البنك	4

5	التوقف عن السداد	يحصل البنك على حقوقه بكل الوسائل بصرف النظر عن السبب ، مع احتساب الفائدة المستمرة .	يفرق البنك بين حالتين :- التوقف لأسباب لا دخل للعميل بها فيطبق المبدأ الإسلامي فنظرة إلى ميسره . التوقف عن السداد بسبب عوامل مسئول عنها العميل ولدية القدرة على السداد فيطبق فيها المبدأ الإسلامي (مطل الغني ظلم) وعندئذ يكون من حق البنك استيفاء حقه بالطرق الشرعية والقانونية المناسبة وكذلك (لي الواجد يحل عرضه وعقوبته).
6	الضمانات	أهم عنصر يهتم به البنك التجاري بما أن القروض تصنف حسب الضمانات وتحدد قيمة القروض ارتباطا بالضمانات المقدمة .	يتم الحصول على الضمانات من واقع القدرات المتاحة لطالب التمويل ووفقا لطبيعة العملية والسلعة .. بل إن البنك الإسلامي يحتاج إلى ضمانات أكثر بسبب عدم احتساب الفوائد عند التأخير .

المبادئ الأساسية عند التعاقد

الأصل في العقود والشروط الجواز والاباحة

(وَسَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ جَمِيعاً مِنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآياتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ)
(سورة الجاثية: 13)

التراضي ركن أو شرط أساسي في العقود

ضرورة المساواة والعدالة في حقوق العاقدين

حرمة أكل أموال الناس بالباطل

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ)
(سورة النساء: من الآية 29)

المبادئ الأساسية عند التعاقد

منع الشروط والذرائع المؤدية إلى الغرر والربا

ضرورة ورود العقد على معقود عليه معين أو موصوف في الذمة ، وحرمة جميع العقود الصورية والشكلية

ضرورة احترام مقتضى كل عقد بحسبه (معاوضته أو تبرعاً أو مشاركة ، أو توثيقاً) وحرمة التلاعب فيه ..

حرمة العقود التي تقع على معقود عليه محرم

الخراج بالضمان (الغنم بالغرم)

الأسس الشرعية للقرار الائتماني الإسلامي

الأساس الأول : التأكد من الجدوى الاقتصادية والمنافع المتحققة للفرد ، والمجتمع والأمة

الأساس الثاني : اختيار العقد الشرعي المناسب واحترام مقتضاه

الأساس الثالث : الغرم بالغنم في المشاركات ، والتملك والتمليك في المعاوضات ، وعدم استغلال عقود التبرعات وتوثيقات الديون للاسترباح ، وعدم التوسع في دائرة الاستدانة

الأساس الرابع : مشروعية المجال المراد تمويله

الأساس الخامس : التأكد من ملاءة العميل

الأساس السادس : حرمة المقامرة ، والغرر ، فلا المغامرة الكبيرة ، ولا منع المخاطرة مطلقاً في عالم الاستثمار .

الأسس الشرعية لتنفيذ التمويل الإسلامي

الأساس (1) : كون العقد وارداً على شيء موجود ، وحرمة الابتعاد عن العقود الصورية والمشتقات والاختيارات

الأساس (2) : التملك قبل التمليك

الأساس (3) : كتابة العقود

الأساس (4) : مراعاة التسلسل الشرعي للعملية

الأساس (5) : قاعدة تجنب الغرر والجهالة

الأساس (6) : التراضي على بنود العقد

الأساس (7) : استيفاء الضمانات اللازمة

تطوير وابتكار المنتجات المالية الإسلامية

لا يمكن أن تقف الشريعة أو تطبيقها عائقاً أمام التطور والابتكار ، لأن الشريعة في حقيقتها خير كله ، ورحمة كلها ، وعدل كلها ومصلحة كلها ، وأينما تكن المصالح الحقيقية فثمة شرع الله ، وأينما كانت الشريعة فثمة المصالح والمنافع الدنيوية والاخروية (وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْرًا لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَلَدَارُ الآخِرَةِ خَيْرٌ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ) ولذلك كان توجيه القرآن للمؤمن أن يكون شعاره طلب خيري الدنيا والآخرة فقال تعالى : (وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ أُوْلَئِكَ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبُواْ وَاللّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ).

لذلك يجب أن تتم عملية التطوير والابتكار من خلال عقلية هادئة ، ومنهجية مدروسة ، ووفق وحدات زمانية تتناسب مع التطور والتقدم السريع في السوق وحاجته ..... من خلال عدة أمور ومحاور ومنطلقات ، من أهمها ما يأتي :

توحيد المعايير المتبعة

ايجاد العناصر الكفوءة ، وتأهيل العاملين

توفير السياسات الداعمة

تفعيل وتنظيم الاطار الاشرافي

أسباب تفوق البنوك الاسلامية على البنوك التقليدية :

خلال 34 سنة بلغت البنوك الإسلامية إلى حوالي 400 بنك ، وعشرات الآلاف من الفروع ، وبلغت موجوداتها حوالي تريليون دولار ، ونسبة النمو بين 10% – 30%

1 – استنادها إلى الشريعة الإسلامية جعل لها سنداً قوياً داخل الأمة الإسلامية ، لا يمكن لأي مؤسسة مخالفة تنافسها .

2 – اعتمادها على عقود تمثل الموجودات ، مثل : عقود المرابحة ، والمضاربة ، والمشاركة ، والإجارة ، والاستصناع .....

3– تحقيق أرباح أكبر بكثير من فوائد ، أو عوائد البنوك التقليدية ، سواء كانت على رأس المال وأموال المساهمين ، أم على الودائع ، فمثلاً بلغت الأرباح على حقوق المساهمين في بعض السنوات إلى 100% وأن المعدل العام هو بين 16% – 100% وأن المعدل العام هو بين 60% – 30% والمعدل على العوائد بين 5% – 8% وباتفاق الدراسات المصرفية أن العائد على النوعين أكبر بكثير في البنوك الاسلامية مما هو موجود في البنوك التقليدية . " دراسة وحدة البحوث في معهد الدراسات المصرفية"

4– الفوائد عبء على التمويل ، وعلى المنتج والمستهلك ، والأرباح ناتج وليست عبئاً .

5 – البنك الاسلامي مؤسسة شاملة للتمويل والاستثمار ، والبنك التقليدي خاص بالتمويل عن طريق الاقتراض .

6– القانون أعطى للبنوك الاسلامية حق الاستثمار ، واستعمال جميع العقود الشرعية ، في حين أن البنوك التقليدية ليس لها حق إلاّ في عقد القرض بفائدة ، فيما يخص الودائع كلها ، واستعمال عقد البيع والشراء في جزء من رأس المال .

البنوك الإسلامية تحتاج اليوم للتطوير إلى ما يأتي :

- مراكز البحوث والدراسات الجادة من خلال تخصيص جزء من الأرباح للصرف عليها بسخاء .
- تطوير المنتجات والآليات والعقود والأدوات (لِمَن شَاء مِنكُمْ أن يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ) سورة المدثر / الآية 37.
- مراكز التدريب والتطوير .
- العناية القصوى بالإداريين بداية وتطويراً (هُوَ الَّذِيَ أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِ وَبِالْمُؤْمِنِينَ) سورة الأنفال / الآية 62 .
- الابتعاد عن الصورية والشكلية والحيل والمخارج المتعارضة مع مقاصد الشريعة .
- الالتزام بقرارات المجامع ، والمعايير الشرعية .
- توحيد الفتاوى في القضايا الأساسية ، مع فتح المجال للاختلاف في الجزئيات .
- الابداع وإحياء سنة الأحسن والاحسان ، بل الفريضة الغائبة (لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلا) سورة الملك / الآية 2

التمويل الإسلامي والأزمة المالية العالمية

أهم الدروس المستفادة من هذه الأزمة

أهم الدروس المستفادة حسبما ذكره الاقتصاديون في الغرب ، تمكن فيما يأتي :

1- بروز ضعف الاقتصاد الوضعي الرأسمالي أمام الأزمة وانكشاف عوراته وعيوبه

2- ضرورة علاج المشكلات من جذورها وعدم التراخي في حلها

3- عدم تأثير المسكنات وعدم الاستفادة من الحل المعتمد على العرض دون المرض .

4- ضرورة السعي والعمل لتقديم اقتصاد اسلامي واضح المبادئ والمعالم والسياسات والآليات .

5- إن أكبر دروس الأزمة المالية هو أن العمل المصرفي الإسلامي هو الحل ، وهو الصيغة المثلى للنظام المصرفي الحقيقي (هذا الدرس قاله غربيون غير مسلمين) .

6- ضرورة تدخل الدولة بالرقابة والتشريعات التي تمنع التلاعب والتهاون والاحتكار والمعاملات التي لا تقدم قيمة مضافة للاقتصاد ، وتدخل الدولة في ضبط ورقابة التمويل المصرفي .

7- ضرورة التحول إلى اقتصاد الأصول الحقيقية .

8- ضرورة مراجعة المبادئ المتطرفة للرأسمالية القائمة على تأليه السوق وعدم التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة .

استجابة أوروبية (إعادة النظر في النظام الرأسمالي الحالي) :

- طالب الرئيس الفرنسي بذلك صراحة في أكثر من مقابلة

- وقالت وزيرة الاقتصاد الفرنسي في لقاء مع قادة الجالية الاسلامية : (نريد اقتصاداً بلا ميسر "قمار" ولا غرر) ...

- وذكر وزير الخزانة البريطاني : إن العجز الموجود في الميزانية لن يلحها دون آثار سلبية سوى الصكوك الاسلامية .

- أصدرت الهيئة الفرنسية العليا للرقابة المالية -وهي أعلى هيئة رسمية تعنى بمراقبة نشاطات البنوك- في وقت سابق قراراً يقضي بمنع تداول الصفقات الوهمية والبيوع الرمزية التي يتميز بها النظام الرأسمالي واشتراط التقابض في أجل محدد بثلاثة أيام لا أكثر من إبرام العقد، وهو ما يتطابق مع أحكام الفقه الإسلامي ، ومع الفقه المالكي ـ بالذات ـ حيث يشترط أن لا يتأخر ثمن السلم عن ثلاثة أيام .
- كما أصدرت نفس الهيئة قرارا يسمح للمؤسسات والمتعاملين في الأسواق المالية بالتعامل مع نظام الصكوك الإسلامي في السوق المنظمة الفرنسية.

التمويل الاسلامي وإنقاذ الاقتصاد الغربي :

منذ سنوات والشهادات تتوالى من عقلاء الغرب ورجالات الاقتصاد تنبه إلى خطورة الأوضاع التي يقود إليها النظام الرأسمالي الليبرالي على صعيد واسع، وضرورة البحث عن خيارات بديلة تصب في مجملها في خانة البديل الإسلامي.

- ففي كتاب صدر مؤخرا للباحثة الإيطالية لووريتا نابليوني بعنوان "اقتصاد ابن آوى" أشارت فيه إلى أهمية التمويل الإسلامي ودوره في إنقاذ الاقتصاد الغربي.

واعتبرت نابليوني أن "مسئولية الوضع الطارئ في الاقتصاد العالمي والذي نعيشه اليوم ناتج عن الفساد المستشري والمضاربات التي تتحكم بالسوق والتي أدت إلى مضاعفة الآثار الاقتصادية".

وأضافت أن "التوازن في الأسواق المالية يمكن التوصل إليه بفضل التمويل الإسلامي بعد تحطيم التصنيف الغربي الذي يشبه الاقتصاد الإسلامي بالإرهاب، ورأت نابليوني أن التمويل الإسلامي هو القطاع الأكثر ديناميكية في عالم المال الكوني".

وأوضحت أن "المصارف الإسلامية يمكن أن تصبح البديل المناسب للبنوك الغربية، فمع انهيار البورصات في هذه الأيام وأزمة القروض في الولايات المتحدة فإن النظام المصرفي التقليدي بدأ يظهر تصدعا ويحتاج إلى حلول جذرية عميقة".

• ومنذ عقدين من الزمن تطرق الاقتصادي الفرنسي الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد "موريس آلي" إلى الأزمة الهيكلية التي يشهدها الاقتصاد العالمي بقيادة "الليبرالية المتوحشة" معتبرا أن الوضع على حافة بركان، ومهدد بالانهيار تحت وطأة الأزمة المضاعفة (المديونية والبطالة).

واقترح للخروج من الأزمة وإعادة التوازن شرطين هما تعديل معدل الفائدة إلى حدود الصفر ومراجعة معدل الضريبة إلى ما يقارب 2%. وهو ما يتطابق تماما مع إلغاء الربا ونسبة الزكاة في النظام الإسلامي .

كما أن فرانسيس فوكاما يا صاحب مقولة نهاية التأريخ اضطر إلى مراجعة نفسه ، فكتب مؤخراً حيث وقع الفشل على أحدث وأقوى حضارة وأقواها ، حتى وصف في مقاله الأخير الانموذج الأمريكي بأن صورته الحسنة تبدو اليوم كأنها وضع أحمر شفاه على فم خنزير كما في مجلة نيوزويك الأمريكية .

البديل الاسلامي (الشفاء) :

أعتقد أن الصيغة المناسبة في هذه المسألة هي (الشفاء) الذي يدل على أن علاجه منضبط متوازن ، ومتواز ، لا تترتب عليه آثار جانبية على عكس (العلاج) الذي قد يترتب عليه بعض الآثار الجانبية التي تظهر مخاطرها فيما ، وقد تكون أكثر ضرراً وخطراً من أصل المرض السابق ، وهذا ما حدث فعلاً حيث إن الرأسمالية الحرة حينما طغت ترتب عليها رد فعل عنيف أكثر ضرراً ، وهو الفكر الشيوعي الذي طبق على أشلاء الدكتاتورية الظالمة وهكذا .

وقد أراد الله تعالى أن يكون الاسلام رحمة ليس للمسلمين فقط ، بل للعالمين فقال تعالى في حق محمد صلى الله عليه وسلم (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ) .

وقد جعل الله تعالى القرآن الكريم بما فيه من مبادئ عظيمة ، وقواعد كلية ، ومقاصد شريفة شفاءً للناس جميعاً لأمراضهم المعنوية ، فقال تعالى : (يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَاء لِّمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ) حيث بين الله تعالى بوضوح أن هذا القرآن شفاء لجميع الناس ، ولكنه مع هذا الشفاء يستفيد من رحمته وهدايته المؤمنون .

وفي اعتقادي أن هذا هو أمر طبيعي ، حيث إن صانع الشيء أعلم به ، وأقدر على علاجه ، وتصليحه من أي شيء آخر ، (ولله المثل الأعلى) فهو الخالق للانسان والعالم بخفاياه ، وخباياه ، وبالتالي فهو الأعلم الأقدر بعلاجه ، وشفائه ، وهدايته وإصلاحه ، حيث يقول : (ألا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الخَبِيرُ).

هذا الشفاء جذري ، وليس علاجاً لعرض ، بل علاج للمرض من جذوره ، وهذا يتطلب تقديم مشروع متكامل ، يستطيع أن تقدم معالمه ...

شهادات بعض المفكرين والساسة وعلماء الاقتصاد في الغرب :

"موريس آلي" الاقتصادي الفرنسي الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد ، كتب كتابا بعنوان "الشروط النقدية لاقتصاد الأسواق: من دروس الأمس إلى إصلاحات الغد" ، ذكر فيه شرطين من أجل إعادة التوازن للأسواق والاقتصاد، وهما: أن يكون معدل الضريبة في حدود دنيا لا تتجاوز 2.5% في المائة ، وأن يكون معدل سعر الفائدة في حدود الصفر.

وهذا ما يتطابق وينسجم تماما مع مبادئ الاقتصاد الإسلامي.

بوفيس فانسون(Beaufils Vincent) رئيس تحرير مجلة تحديات(Challenges) ، كتب افتتاحية تحت عنوان: البابا أو القرآن؟ تزامنا مع زيارة البابا الأخيرة لفرنسا،تساءل فيها عن لا أخلاقية الرأسمالية . و ركز في ذلك على دور المسيحية كديانة والكنيسة الكاثوليكية بالذات في تكريس هذا المنزع والتساهل في تبرير الفائدة.

رولان لاسكين(Roland Laskine) رئيس تحرير صحيفة لوجورنال دوفينانس (Le Journal De Finances) ، كتب افتتاحية تحت عنوان: هل تأهلت وول ستريت (Wall Street) (بورصة نيويورك) لاعتناق مبادئ الشريعة الإسلامية؟

المشروع المتكامل يتكون من عنصرين :

العنصر الأول – موقف الاسلام من أسباب هذه الأزمة واحداً واحداً

والعنصر الثاني : يتمثل في تقدير مشروع متكامل بآلياته عن الاقتصاد الاسلامي ، وحلوله العملية للركود ، والتضخم ، والبطالة ، ومعالجة الأزمات .

أسباب الأزمة على ضوء أحكام الشريعة الاسلامية ومبادئها ومقاصدها :

أسباب هذه الأزمة تعود إلى أسباب تتعلق بجوهر نظام الاقتصاد الرأسمالي ، وأسباب مباشرة تعود إلى الربا والقروض والائتمان والمشتقات .. .

الفرع الأول : موقف الاسلام من الأسباب التي تعود إلى جوهر النظام الرأسمالي (بعيوبه) في الاقتصاد ، وموقف الاسلام منها بإيجاز على ضوء مبادئ الشريعة الاسلامية ونصوصها .

الفرع الثاني : موقف الاسلام من أسباب هذه الأزمة المباشرة .

الفرع الأول : موقف الاسلام من الأسباب التي تعود إلى جوهر النظام الرأسمالي (بعيوبه) في الاقتصاد ، وموقف الاسلام منها بإيجاز على ضوء مبادئ الشريعة الاسلامية ونصوصها .

أولاً ـ إطلاق النظام الرأسمالي الحرية الفردية في الملكية دون قيود أخلاقية ، أو دينية ، بل دون قيود سوى بعض القيود التي فرضتها القوانين تحت ضغوط الأزمات السابقة والمظاهرات العمالية .

إن موقف الإسلام من هذه المسألة يكمن فى أمرين أساسيين :

أحدهما : أن حرية التملك من حيث هي مشروعة ولكنها مقيدة بمجموعة من القيود الشرعية المنصوص عليها ، وهي تمثل : قيود على أسباب التملك ، وقيود على الانفاق والاستهلاك ، وقيود على الانتاج ، وقيود على العقود التي يتم بها التبادل بين السلع والخدمات ، وتداولها ، وقيود على التوزيع في عناصر الانتاج ، وأخيراً : ضبط اقتصادي أخلاقي وإنساني لاعادة التوزيع .

ثانيهما : أن الملكية في الإسلام ليست واحدة ، وإنما هي ثلاثة أنواع ، وهي : الملكية الشائعة ، وملكية الدولة على مواردها وعلى جميع ممتلكاتها ، والملكلية الخاصة بالأشخاص الطبيعين ، أو الاعتباريين .

ثانياً ـ الموقف من العولمة والعملقة الاقتصادية :

لا شك أن الإسلام (وهو دين عالمي ، ورحمة للعالمين بنص القرآن) يدعو إلى العالمية والإنسانية ولكن على أساس الرحمة والخير ، غير أن العولمة اليوم أريد بها الهيمنة والاحتكار .

ثالثاً ـ الموقف من وجود الطبقات الموجودة في النظام الرأسمالي :

إن الإسلام لا ينكر الفوارق في القدرات والأفكار ، والأذهان ، والأموال ، والغنى والفقر ، والصحة والمرض ، فتلك سنة الله تعالى في هذا الكون ، ولكنه مع ذلك فإن الإسلام لا يقرّ النظام الطبقي ولا استغلال طبقة لطبقة أخرى بل لا يسمح بأن تتداول الأموال فيما بين الأغنياء فقال تعالى : (كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الأَغْنِيَاء مِنكُمْ) .

وقد وضح الإسلام للقضاء على النظام الطبقي وتحقيق العدالة منهجاً واضحاً قائماً على مجموعة من الأسس نذكرها هنا بإيجاز :

1. الجانب العقدي الذي يقضي بأن المسلمين كجسد واحد ، وهم أخوة (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ) .
2. تشريع آليات عملية للوصول إلى القضاء على الظلم الطبقي ، والاحتكار (تشريع الزكاة ، والخمس ، والفيئ ، والكفارات والنفقات ، والصدقات العامة ، والأوقاف .....)
3. دور الدولة نفسها في التدخل المنضبط من حيث السياسة الاقتصادية والمالية التي تمنع النظام الطبقي ، وتحقق إعادة توزيع الأموال بدقة .

رابعاً ـ موقف الاسلام من الربح :

ان الاسلام يشجع على الربح ، ويجعله دافعاً للاستثمار في المضاربة والمشاركة والمساقاة ، وفي عقود البيوع (المرابحة والمساومة) والإجارة ونحوها .

غير أن الإسلام وضع قيوداً دقيقة على (دافع الربح) من خلال المبادئ والآليات الآتية:

1. أن الربح لا يقتصر معناه ومقتضاه على الربح الدنيوي .
2. منع الغش والاستغلال والاحتكار ونحوها بأحاديث صحيحة .
3. منع بعض التصرفات التي تؤدي إلى زيادة الربح .
4. تدخل الدولة من خلال التسعير .

خامساً ـ موقف الاسلام من الاسراف والتشجيع على الاستهلاك :

إن موقف الإسلام من الاسراف والتشجيع على الاستهلاك الخارج عن إطار الضروريات والحاجيات ، والمحسنات المقبولة شرعاً ، بَيّنٌ وواضح حيث يمنع ذلك بأدلة واضحات بينّات فقال تعالى : (وَكُلُواْ وَاشْرَبُواْ وَلاَ تُسْرِفُواْ إِنَّهُ لاَ يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ) وقال تعالى : (إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُواْ إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ) ، وقال تعالى وصف عباد الرحمن : (وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا).

سادساً ـ أما إتلاف بعض المنتجات للحفاظ على الأسعار المرتفعة ، فهذا حرام في الشريعة الإسلامية .

الفرع الثاني : موقف الاسلام من أسباب هذه الأزمة المباشرة :

إن موقف الاسلام واضح جداً من أسباب هذه الأزمة فهي غير معترف بها في الشريعة الاسلامية على ضوء ما يأتي :

أولاً - إن جميع الأسباب لهذه الأزمة التي تعود إلى جوهر النظام الرأسمالي والتي ذكرناها منافية للمبادئ الاساسية للاقتصاد الاسلامي القائم على :

1. حرية الملكية ولكن بقيود
2. التوازن الدقيق
3. القيم الأخلاقية المقيدة ، والمؤثرة في جميع الأنشطة الاقتصادية من حيث الملكية ، والانتاج ، والاستهلاك ، والتبادل ، والتوزيع ، وإعادة التوزيع .

ثانياً - أن الاسباب السياسية تعود إلى الظلم فهي مرفوضة ، حيث إن الظلم من الكبائر الموبقات .

ثالثاً ـ أما الأسباب المباشرة الخاصة بالجوانب المالية والائتمانية فموقف الاسلام منها هو ما يأتي :

1. فقد حرم الله تعالى الربا بجميع أنواعه بكل قاطع .
2. وكذلك حرم الله تعالى القمار بجميع أنواعه وأشكاله .
3. كذلك حرم الاسلام بيع الغرر ، وكذلك حرم كل معاوضة قائمة على الغرر والجهالة.
4. وحرم الاسلام بيع ما لا يملكه الانسان
5. إن موقف الاسلام من أصل الاقتراض حتى ولو بدون فائدة هو موقف الكاره له والناه عنه إلاّ لحاجة ملحة ، وغير المحبذ .
6. إن الاسلام حرم التجارة في الديون إلاّ إذا كانت بأعيان وسلع ، أو في مقابل منافع وخدمات.
7. إن الاسلام حرم التجارة في العملات واشترط لجواز التعامل فيها شروطاً صعبة .
8. وصدرت كذلك قرارات من المجامع الفقهية بتحريم الاختيارات (أوبشنز) والمستقبليات (فيوتشرز) .
9. وحرم الاسلام كشف الحساب بفائدة .

بيان مشروع مُتَكامل للحلّ

نظام الاقتصاد الاسلامي بأيدلوجيته الإنسانية

توضيح رؤية (فلسفة) الاقتصاد الإسلامي

إقتصاد قائم على القيم السامية والأخلاق الفاضلة

تقديم منهج متكامل من حيث السياسة : النقدية ، والمالية

التوازن
بين دور الدولة ودور الفرد والسوق

أولاً - نظام الاقتصاد الإسلامي بأيدلوجيته الانسانية يتمثل فيما يأتي :

1. احترام الحرية الاقتصادية مع وضع القيود المتزنة الشاملة لكل نوع من أنواع النشاط الاقتصادي .
2. ارتباط الاقتصاد بالقيم العقدية ، والأخلاقية
3. جعل العدالة هو الأساس لكل الأنشطة الاقتصادية
4. الاعتماد على اقتصاد الأصول والأعيان والسلع .
5. التوازن بين دور الدولة ودور الأفراد والحرية الفردية ، والمصالح العامة
6. تحديد دور الدولة : (توفير المناخ الأمني ، وتوجيه الاقتصاد نحو التوازن وفقه الأولويات ، والاشراف على المعايير والمقاييس والمراقبة الدقيقة ، والحسم في تطبيق القوانين واللوائح المنظمة ، ومنع الغش والاحتكار ، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية .

ثانياً - توضيح رؤية (فلسفة) الاقتصاد الاسلامي ، وهي :

1. فكرة الاستخلاف والتعمير ورفض الرهبنة
2. دور العقيدة والعبادات في تغيير السلوك ، وزيادة التعمير المتزن .
3. التأكيد على أن الموارد كافية ، ولكن النقصان يأتي بسبب عدم الاستغلال الأمثل .
4. توسيع دائرة الحلال حيث إن الأصل في الأشياء الاباحة
5. منهج الاعتدال والوسطية
6. رعاية فقه الأولويات والموازنات بدءاً من الضروريات إلى الحاجيات والمحسنات
7. تحقيق التكافل الاجتماعي من خلال التوزيع العادل ، وإعادة التوزيع بشكل عادل ومتوازن .

ثالثاً ـــ اقتصاد قائم على القيم السامية والأخلاق الفاضلة :

فقد قال معظم المنصفين أن الأزمة هي أزمة أخلاق ، وأن الأزمة المالية هي عرض لها ، ولذلك لا بد أن نركز على بعث الأخلاق في الاقتصاد من خلال ما يأتي :

1. القضاء على الفساد الاداري والمالي والسياسي
2. احياء روح التقوى والخوف من الله تعالى
3. التركيز في المعاملات على ما يأتي :

- ابعاد الأسواق المالية عن المقامرة ، والغرر ، والاختيارات ، والمستقبليات ، والمشتقات ، والتوريق .
- وضع الآليات والقوانين لمنع الغش والتدليس والاحتكار ، وتحقيق الصدق ، والأمانة والعدل ، والتيسير ، والوفاء بالعهود والعقود .

رابعاً ــ تقديم منهج متكامل من حيث السياسة النقدية ، والسياسة المالية:

ويمكن أن نقول بإيجاز : ان السياسة الاقتصادية في الاسلام يجب أن تحقق : تعمير الأرض على ضوء المنهج الرباني ، وتحقيق الأمن الاقتصادي ، وتثبيت مبدأ المشاركة فـــي الغـــرم والغنم ، وتفعيل القواعد والمبادئ الاسلامية الاساسية الحاكمة فـــي الاســـتثمار والتمويـــل ، والعقود والآليات.

والخلاصة المطلوب وضع الأهداف والرؤية والسياسات المالية والنقدية للوصـــول إلى ما يأتي :

أ-اقتصاد متوازن محقق لتنمية شاملة لكل جوانب الانسان والمجتمع ، بوضع خطة طموحة تقوم على ما يأتى :

- مساهمة الدولة في تمويل المشاريع الصغيرة ، والمتوسطة ، والكبيرة والاستراتيجة
- العناية بالعلماء المهندسين ، وإعادة هجرة العقول الإسلامية إلى بلادها ، بل تشجيع الهجرة المعاكسة من بلاد العالم إلى عا
- العناية القصوى بالاستثمار في الصناعات الرأسمالية والمواد الأولية والانتاجية ، والطاقة الكهربائية وتوليدها .
- مساعدة الدول الإسلامية الغنية للدول الإسلامية الفقيرة
- الاستثمار الفعال في التعليم

ب) أسواق مالية أولية وثانوية خالية عن الغش والاحتكار والغرر والمقامرة ، والمعاملات الخفية ، والاشاعات الكاذبة ، وتتمتع بقوانين وأنظمة لمحاربة العصابات المالية ، وتحقيق الرقابة الفعالة على كل أنشطتها.

الاقتصاد العيني :

فالمطلوب شرعاً هو الاقتصاد العيني القائم على الموجود بدلاً من الحقوق المجردة ، والقائم على المشاركة في الغرم والغنم ، والتجارة في الموجودات بدل الاختيارات والمشتقات وهو في حقيقته يتمثل في الاقتصاد الاسلامي.

كيف تستفيد الدول الاسلامية

من هذه الأزمة لتحويلها إلى منحة

كيف نستفيد من هذه الأزمة :

مما ورد في الحكم الاسلامية أنه كم من منحه تخرج في بطن محنة ، أو كما في المثل العربي : رُبّ ضارة نافعة .

وقبل ذلك يقول الله تعالى : (لاَ تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ) ويقول تعالى : (وَعَسَى أَن تَكْرَهُواْ شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَى أَن تُحِبُّواْ شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ).

ومن هذا المنطلق فنحن نستطيع أن نستفيد من هذه الأزمة (كأمة إسلامية) من خلال ما يأتي :

أولاً ـ زيادة ثقتنا بإسلامنا وشريعتنا الغراء وأننا أمة تملك مفتاح الخير والتعمير والهداية.

ثانياً ـ أن تبذل الدول العربية ، والاسلامية ، منفردة ، ومجتمعة إلى نقل التكنولوجيا والمصانع إلى العالم العربية ، والاسلامي .

ثالثا ـ تحرير عملاتنا ونقودنا من هيمنة الدولار ، أو أية عملة معنية ، بل ربطها بسلة من العملات الدولية ، حتى نبتعد عن التضخم المستورد .

رابعاً : وضع ميثاق أخلاقي للمعاملات المالية الاسلامية .

والحلول المطلوبة للدول العربية والاسلامية :

1. إصدار القوانين واللوائح التي تكون أكثر صرامة وحسماً في مجالات الائتمان ، والشفافية والحوكمة
2. دعم الحكومات الاسلامية والعربية والخليجية للمؤسسات المالية قبل انهيارها ، أو ضعفها ، من خلال توفير السيولة الكافية لها .
3. وضع خطة استراتيجية بعيدة المدى وذات مراحل محددة للاستثمار والتنمية الشاملة والنهضة الحقيقية لبلادنا الاسلامية والعربية.
4. تشكيل تكتل اقتصادي كبير من اقتصاديات الدول العربية ، بل والدول الاسلامية من خلال سوق اسلامية عربية مشتركة .
5. تحقيق التكامل العربي والاسلامي من خلال الاستفادة من الأموال والعقول والمواد الخام ، والأراضي الزراعية وغيرها من الخيرات والبركات المتوافرة في عالمنا الاسلامي .

أثر الأزمة المالية العالمية على المؤسسات المالية الاسلامية

الآثار الايجابية :

أظهرت الأزمة المالية العالمية متانة المؤسسات المالية الاسلامية وقوتها وقدرتها على الصمود أمام الأزمات الكبرى التي أطاحت برؤوس كبار المؤسسات المالية التقليدية مثل : بنك ليمان اذرس الذي أنشئ في القرن التاسع عشر ، وكان يعد من أكبر البنوك في العالم ، وشركة آي ئه ى جي التي كانت تعتبر من أكبر شركات التأمين في العالم ، وشركة فني ماي وفريدي ماك من أكبر شركات الائتمان والرهون العقارية في العالم .

فالبنوك الاسلامية حمتها الشريعة الاسلامية بمنعها في التعامل في الربا ، والسندات ، والاختيارات والمستقبليات وغيرها من محرمات السوق العالمية .

ولكنها تأثرت بالأزمة المالية عندما تحولت إلى أزمة اقتصادية من النواحي الآتية :

1- نزول وهبوط الأصول والممتلكات من الأسهم والعقارات والصناديق والمحافظ الاستثمارية ، حيث نزلت قيمتها السوقية .

2- عدم قدرة بعض العملاء على السداد بسبب الأزمة المالية .

3- ارتفاع معدل السحوبات بسبب الخوف والذعر والهلع ، وإن كان بشكل أقل في البنوك الاسلامية .

4- نقص السيولة لدى كثير من البنوك .

5- قيام الدول ، وأصحاب الأموال بتجميد مشاريعهم ، مما أدى إلى انكماش في حركة التعامل اليومي .

6 – الخوف من المستقبل الذي يترتب على هذه الأزمة ، وعدم القدرة على التنبؤ بنتائجها ... يدفع المؤسسات المالية إلى زيادة أرباحها مما يجعل الاقبال عليها أقل .

7- زيادة المخاطر المالية الائتمانية تجعل البنوك غير قادرة على المرونة .

8- الهبوط في أسعار البترول ، وبالتالي الانكماش في الخوض في المشاريع سيكون له أثر سلبي في توسع البنوك الاسلامي .

9- تعطل حركة السيولة في الداخل

10- تعطل حركة رؤوس الأموال دولياً سيكون له تأثير على المؤسسات الاسلامية أيضاً ، فالعالم أصبح كقرية واحدة .

المطلوب من المؤسسات المالية الاسلامية تجاه الأزمة المالية العالمية :

1- تفعيل دور التعاون البناء بين المؤسسات المالية الاسلامية وتشكيل مجموعات اقتصادية فعالة فيما بينها ، للتعامل مع نقص السيولة لدى البعض ، ووجود الفائض لدى البعض الآخر بحكمة واتزان ، بل إنني أدعو إلى إنشاء تكتل ، أو وحدة حقيقية بين جميع المؤسسات المالية الاسلامية .

2- قيام الحكومات والمصارف المركزية باتخاذ القرارات الاستراتيجية لدعم المؤسسات المالية ، بالفائض المطلوب ، والقيام بالمشاريع الصناعية ، والزراعية الكبرى لتنشيط السوق ، وتحريك عجلة الانتاج والاستهلاك المتزن ، وزيادة النمو الاقتصادي ، وتحقيق التنمية الشاملة .

3- إعادة الأموال المستثمرة في السلع والمعادن ، والأسواق العالمية إلى أسواقنا الخليجية والعربية والاسلامية في ضوء ضوابط وقواعد محكمة للائتمان ونجاح الاستثمار أو التمويل .

4- القيام باستراتيجية للمؤسسات المالية الاسلامية قائمة على فقه الأولويات والموازنات للاستثمار والتمويل والتجارة والتصنيع ، وتنويع الاقتصاد ، والتوازن من مكوناته .

5- القيام بإنشاء مراكز متطورة للبحوث والدراسات والأدوات والآليات يشترك فيها الفقهاء ، والخبراء في الاقتصاد والقانون والصيرفة ، وعلماء استشراف المستقبل .

6- الابتعاد عن العقود الصورية والحيل والمخارج والرخص الفقهية الضعيفة ، والتوجه نحو الاستثمارات في الأصول الحقيقية في الداخل والخارج .

7- الاستفادة من انخفاض حاجة الشركات الانتاجية والمصانع الكبرى الناتجة إلى السيولة من خلال المشاركة فيها ، وشراء نسب مؤثرة فيها ، ودفعها إلى فتح فروع لها في عالمنا الاسلامي .

8 – توجيه جزء من الاستثمارات في التعليم وفي تطوير رأس المال البشري ، وتحسين مستويات مخرجات التعليم ، وفي البنى التحتية والخدمات الصحية ، أو بعبارة أخرى : تحقيق التنمية الشاملة المستدامة .

مدى قدرة البنوك الاسلامية في التطوير في ظل الأزمة المالية :

1) إن أسباب الأزمة المالية عززت مكانة الصيرفة الإسلامية ، فالشريعة حمت البنوك الاسلامية من الوقوع في أسباب هذه الأزمة ، ولذلك كلما كان الالتزام بها أكبر كانت الحماية أكبر وأكثر .

2) تصريحات قادة الفكر والسياسة والاقتصاد ، وأخيراً الفاتيكان كلها تصب لصالح الصيرفة الاسلامية .

3) صمود الصيرفة الاسلامية ، وعدم اهتزازها بالأزمة ، بل وقوتها دليل على صلاحيتها .

4) عدم تورط المصارف الإسلامية في السندات ، وفقاعة العقارات في أمريكا .

5) تكامل الهياكل الأساسية للصيرفة الإسلامية :

أ – المجامع والمؤتمرات والندوات

ب – صدور حوالي 80 معيار شرعي ، ووجود هيئة للمعايير الشرعية والمحاسبية

ج – اتحاد البنوك الاسلامية من خلال المجلس العام للبنوك الاسلامية

د – التحكيم الدولي الخاص بها

6) البنوك الاسلامية تلتزم بالمعايير الرقابية الدولية في منظومة بازل 1 وبازل2 ، وكفاءة رأس المال العامل .

7) وجود معظم المصارف في الدول الخليجية قوة لا يستهان بها .

8) توجه الدول الغربية إلى الصيرفة الاسلامية والصكوك الاسلامية .

9) توجه البنوك الكبرى لفتح فروع أو نوافذ إسلامية صحيحة .

10) بحث الصيرفة الاسلامية في قمة مجموعة العشرين الاقتصادية بواشنطن ، ووجود توصية منها بإقرار معايير موحدة لتنظيم عمل المصارف الاسلامية .

وآخر دعوانا

أن الحمد لله ربّ العالمين

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

وشكراً لحسن اصغائكم

prof.Dr.Ali M . AL.Quradaghi **ا.د. علي محيى الدين القره داغي**

P.O.Box 16475 Doha, Qatar, Tel :(974) 4832319, Fax: (974) 4832377, Mob. : (974) 5509672

E-mail : draliq@hotmail.com